٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

رسالة عام ٢٠٢٦ إلى مجلس الأمن قبيل المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن

السادة السفراء،

بالنيابة عن فريق مجموعة المنظمات غير الحكومية العاملة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، نكتب إليكم لنحثّ أعضاء مجلس الأمن الحاليين والمقبلين على تكثيف جهودهم بصورة عاجلة لحماية مبادئ ومعايير أجندة المرأة والسلام والأمن والتمسّك بها، قبيل المناقشة المفتوحة السنوية لهذا العام بشأن المرأة والسلام والأمن.

نواجه اليوم ردّ فعل عالميّاً متصاعداً ضد العدالة الجندرية وحقوق النساء[1]. إذ تقوم بعض الدول الأعضاء بصورة ممنهجة على تفكيك أطر حماية حقوق الإنسان[2]، وحذف حقوق النساء من السياسات والقرارات المتعددة الأطراف[3]، ووقف تمويل المؤسسات والمناصب التي تعزّز المساواة الجندرية[4].

كما يساورنا بالغ القلق إزاء قيام عدد من أعضاء مجلس الأمن، ليس فقط بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة بأنفسهم[5]، بل أيضاً بتقييد قدرة المجلس على الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتجلّى هذا الإخفاق بوضوح في شلل المجلس إزاء أوضاع متعددة تقع مباشرة ضمن نطاق مسؤوليته. فعلى الرغم من تحذير خبراء الأمم المتحدة من وقوع إبادة جماعية في غزة[6] والسودان[7]، لم يفعل المجلس سوى القليل لوقف العنف. وبالمثل، ظل المجلس في حالة جمود حالت دون التصدي بفعالية للغزو الروسي الشامل لأوكرانيا[8]، والنزاع المستمر في ميانمار[9]، من بين أوضاع أخرى.

وفي وقت نواجه فيه مستويات قياسية من النزاعات المسلحة[10] وإنفاقاً عسكرياً متفلتاً[11]، واعتداءات سلطوية على الديمقراطية[12]، ومساعي لإضعاف الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف[13]، بات واضحاً أن تجاهل القانون الدولي، بما في ذلك أوجه الحماية المحددة التي يكفلها للنساء والفتيات، يعني غياب المساءلة وغياب السلام وانهيار النظام الدولي المصمم لحماية الفئات الأشد تهميشاً.

وفي هذه اللحظة الحرجة للنساء والفتيات والفئات المهمشة، يجب على مجلس الأمن أن يتمسّك بالقانون الدولي وبالتزاماته بشأن المرأة والسلام والأمن.

وعليه، نحثّكم، بصفتكم أعضاء مجلس الأمن الحاليين والمقبلين، على الدفاع عن مبادئ أجندة المرأة والسلام والأمن في جميع أعمال المجلس، من خلال إعطاء الأولوية للإجراءات التالية:

- **التصدّي لمحاولات تقويض الركائز الأساسية لأجندة المرأة والسلام والأمن في قرارات مجلس الأمن، وضمان بقاء حقوق النساء في صميم نظر المجلس في جميع النزاعات والأزمات.** تشكل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، على النحو المكرّس في القانون[14] الدولي وقرارات مجلس الأمن[15]، الركيزة الأساسية لأجندة المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، لم تتضمن في عام ٢٠٢٥ سوى ٤٦ في المائة من قرارات المجلس أي نص يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وهي أدنى نسبة منذ عام ٢٠٠٨[16]. وعلى الرغم من تصاعد النزاعات والأزمات وآثارها المدمرة على حقوق النساء والفتيات[17]، فقد جرى مراراً الطعن في المعايير الدولية الراسخة بشأن المساواة الجندرية، ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومشاركة النساء، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، من بين قضايا أخرى، وحُذفت هذه المعايير بصورة متعمدة من قرارات المجلس[18]. وفي قرارات أخرى، لم تحظَ حقوق النساء بأي اعتبار يُذكر؛ فعلى سبيل المثال، لم يتضمن أي من قرارات المجلس الأخيرة بشأن إيران[19] أو لبنان[20] أو أوكرانيا[21] أي إشارة إلى النساء، كما لم تتضمن مثل هذه الإشارات سوى ثلاثة من أصل نحو ٢٠٠ قرار اتخذها مجلس الأمن بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨[22]. وهذا الاتجاه، الذي استمر في عام ٢٠٢٦، يضعف قدرة الأمم المتحدة على حماية حقوق جميع النساء والفتيات بفعالية. ونحثّكم على ضمان إلزام جميع الهيئات والأنشطة التي يفوضها مجلس الأمن، بما في ذلك جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، بمعالجة حقوق النساء، وتزويد مناصب مثل مستشارات حماية المرأة والمستشارين والمستشارات للشؤون الجندرية بالموارد الكاملة

اللازمة للاضطلاع بمهامها الحرجة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وبالمثل، ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان للنساء، بما في ذلك العنف الإنجابي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان؛ واستهداف النساء الناشطات سياسياً، عند إنشاء ولايات نظم الجزاءات أو تجديدها، بما في ذلك وضع معايير الإدراج في القوائم لأغراض فرض الجزاءات أو رفعها. ويجب على أعضاء المجلس التصدّي لمحاولات حذف اللغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من قرارات المجلس أو إضعافها، إذ إن ذلك لا يقوّض الإطار المعياري الذي بنيناه جماعياً على مدى ٢٥ عاماً فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى أضرار مباشرة ودائمة تلحق بالنساء والفتيات والفئات المهمشة. ويجب على مجلس الأمن أن يضع حقوق النساء والفتيات بمختلف تنوعاتهن في صميم جميع المناقشات والعمليات والقرارات المتعلقة بالسلم والأمن؛ وأن يتخذ إجراءات منسقة للتصدّي لردّ الفعل العنيف ضد المساواة الجندرية؛ وأن يرفض أي نتائج تقوّض هذه الحقوق أو تنتهكها في جميع النزاعات والأزمات قيد النظر.

- **ضمان قيام ممثلات المجتمع المدني النسائي بإحاطة مجلس الأمن بانتظام.** لا يجوز لمجلس الأمن أن يتخذ قرارات بالغة الأهمية تؤثر في حياة ملايين النساء والفتيات من دون أخذ وجهات نظرهن الحرجة في الاعتبار. ومع ذلك، لم يستمع مجلس الأمن في عام ٢٠٢٥ إلا إلى ٣١ إحاطة قدمتها نساء من المجتمع المدني[23]، وهو أدنى مجموع سنوي منذ عام ٢٠٢٠، خلال جائحة كوفيد-١٩. ويعكس الاتجاه التنازلي في إحاطات نساء المجتمع المدني منذ عام ٢٠٢٥، والذي تفاقم بفعل أثر قيود السفر إلى الولايات المتحدة[24]، وتزايد المخاطر في سياقات نزاع محددة، والديناميات السياسية الصعبة داخل مجلس الأمن، تراجعاً مقلقاً في أولوية المساواة الجندرية وأصوات المجتمع المدني في وقت ينبغي فيه تعزيز كليهما لا إسكاتُهما. والآن، أكثر من أي وقت مضى، نحثّكم بقوة على ضمان أن تقدم ممثلات المجتمع المدني إحاطات إلى المجلس خلال جميع المناقشات ذات الصلة، بما في ذلك الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها، بما يتماشى مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)[25]؛ وتمكين مشاركتهن الآمنة؛ والعمل بتوصياتهن.

- **وضع العدالة الجندرية وحقوق المرأة في صميم جميع مناقشات مجلس الأمن.** لكل نزاع بُعد جندري. ومع ذلك، فمن أصل ١٨٥ إحاطة مخصصة لبلدان بعينها قدمها مسؤولو الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٢٥، لم تشر سوى ٢٦ في المائة إلى مشاركة النساء، ولم تتضمن سوى ٢٢ في المائة تحليلاً للنزاع يراعي المنظور الجندري، وأشارت ٨ في المائة إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، و٣ في المائة فقط إلى الناشطات أو القياديات أو صانعات السلام[26]. ويقل احتمال أن يعالج مجلس الأمن حقوق النساء والفتيات بفعالية إذا لم يتلقَّ تحليلاً لكيفية تأثر حقوقهن بالنزاعات والأزمات المدرجة على جدول أعماله. ونحثّكم على أن تطلبوا إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية إحاطة المجلس بالأبعاد الجندرية لجميع حالات النزاع قيد نظره، بما في ذلك العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في جميع عمليات السلام ذات الصلة والفرص المتاحة لهذه المشاركة.

- **المطالبة بمشاركة النساء في جميع عمليات السلام والعمليات السياسية الواقعة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن.** للنساء الحق في التمثيل الكامل والمتساوي[27]. ومع ذلك، أصبح إقصاؤهن اليوم هو القاعدة[28]. ولا يجوز لمجلس الأمن أن يؤيد أو يدعم عمليات سلام أو عمليات سياسية تُستبعد منها النساء. ونحثّكم على المطالبة بالمشاركة والقيادة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للنساء بمختلف تنوعاتهن[29] في جميع مستويات ومراحل صنع القرار، على أن يكون الهدف ٥٠ في المائة[30]. وعلاوة على ذلك، فرغم أن الأمم المتحدة تقود أو تشارك في قيادة ثلاث عمليات سلام فقط[31]، فإنها منخرطة في الوساطة أو بناء السلام فيما لا يقل عن ٤٥ حالة[32] ترفع بشأنها تقارير مباشرة إلى مجلس الأمن. ويتيح ذلك للمجلس فرصة للإصرار على أن تكون مشاركة النساء على قدم المساواة، بصورة مباشرة ومؤثرة، شرطاً معيارياً في جميع عمليات السلام والاجتماعات التي تدعمها الأمم المتحدة[33]. ونحثّكم على أن تكون مطالبكم محدّدة[34] ومستمرة وواضحة في التأكيد على وجوب أن تكون النساء مشاركات على قدم المساواة في جميع المناقشات المتعلقة بالسلم والأمن.

- **ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي تستهدف النساء والفتيات والأشخاص المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسية والجنسانية،**

والمدافعات عن حقوق الإنسان. يجب إدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان للنساء علناً، بما في ذلك جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والعنف الإنجابي، وانتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان؛ والتحقيق فيها بصورة شاملة وسريعة؛ ومساءلة مرتكبيها. ونحثّكم أيضاً على اتباع استراتيجيات للمساءلة تضع النوع الاجتماعي في صميمها، بما في ذلك دعم تقنين الفصل العنصري الجنساني[35]، واتخاذ خطوات أخرى لإدماج نهج للعدالة الجندرية في المعاهدة الجديدة بشأن الجرائم ضد الإنسانية التي يجري التفاوض عليها، ودعم الملاحقات القضائية بشأن الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي أمام المحكمة الجنائية الدولية[36]، والسعي إلى تحقيق المساءلة من خلال استخدام الولاية القضائية العالمية، وضمان المساءلة عن انتهاكات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمام محكمة العدل الدولية. ويجب أن تستند جميع جهود العدالة والمساءلة، بما في ذلك عمليات جبر الضرر، إلى الحقوق، وأن تراعي الصدمات النفسية، وأن تضع الناجين والناجيات في صميمها، تفادياً لتكرار الضرر، وتعزيزاً للتعافي، ومعالجةً للأسباب الجذرية للانتهاكات، مثل التمييز وعدم المساواة.

- **الامتناع عن التصويت ضد القرارات الرامية إلى منع الجرائم الفظيعة**. بصفته الهيئة الدولية الرئيسية المسؤولة عن السلم والأمن، يجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية المدنيين، ومنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وقمعها والمعاقبة عليها. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعهد علناً بعدم التصويت ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية معروض على مجلس الأمن ويهدف إلى وقف هذه الجرائم أو منعها، بما يتماشى مع مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية[37]. وعلاوة على ذلك، يجب على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الامتناع عن استخدام حق النقض ضد القرارات الرامية إلى وقف الفظائع الجماعية[38]. كما يجب على أي عضو في المجلس يكون طرفاً في نزاع أن يمتنع عن التصويت في قرارات المجلس الموضوعية المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة[39]. وأخيراً، نحثّكم على الالتزام بإصلاح مجلس الأمن من أجل بناء نظام متعدد الأطراف أكثر تمثيلاً وشفافية وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة، وقادراً على الوفاء بفعالية بوعد ميثاق الأمم المتحدة بإحلال السلام.

- **وقف تسليح العنف ضد المدنيين**. يمثل نزع السلاح شرطاً ضرورياً لتحقيق العدالة الجندرية والسلام المستدام. ويساورنا قلق بالغ بوجه خاص إزاء المخاطر التي تهدد السلم والأمن العالميين نتيجة احتمال تجدد سباق التسلح النووي[40]، واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل[41]، والتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي[42]. ونؤكد مجدداً أن احترام جميع الدول الأعضاء للقانون الدولي والدبلوماسية الوقائية هما أفضل سبيل إلى السلام. ويجب على الدول الأعضاء وقف عمليات نقل الأسلحة عندما يكون هناك خطر من استخدامها لارتكاب أعمال خطيرة من العنف القائم على النوع الاجتماعي أو أعمال خطيرة من العنف ضد النساء أو تيسير ارتكابها، أو إذا كان هناك خطر من استخدامها لارتكاب إبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، أو هجمات موجهة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية، أو غير ذلك من جرائم الحرب، بما يتماشى مع معاهدة تجارة الأسلحة[43]. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق الدول التزام قانوني بالامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن، وينبغي إدانة انتهاكات قرارات المجلس نفسه علناً ومساءلة مرتكبيها. ونحثّكم على خفض الإنفاق العسكري وزيادة التمويل المخصص للمساواة الجندرية والاستجابات الإنسانية العالمية، لضمان عدم بقاء أي احتياجات من دون تلبية[44].

- **تعيين مناصر لحقوق الإنسان والمساواة الجندرية أميناً عاماً مقبلاً للأمم المتحدة**. في وقت تعصف فيه بالعالم النزاعات والعسكرة وعدم المساواة والكوارث المناخية، ويبدو فيه النظام المتعدد الأطراف أكثر هشاشة من أي وقت مضى، تبرز الحاجة إلى قيادة مبدئية للأمم المتحدة. وبينما يبت أعضاء المجلس في تعيين أمين عام جديد لقيادة الأمم المتحدة، نحثّكم، من خلال عملية عادلة وشفافة[45]، على تعيين شخص يتمتع بسجل قوي ومتسق وعلني في مجال حقوق الإنسان والمساواة الجندرية؛ ومستعد للجهر بالدفاع عن حقوق النساء والأشخاص المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

وأحرار الهوية الجنسية والجنسانية، وضمان مشاركتهم في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلم والأمن؛ وملتزم بصون المؤسسات التي تعزز المساواة الجندرية وتزويدها بالموارد[46]. ونحثّكم على دعم شخص يكون قيّماً لا تشوبه شائبة على ميثاق الأمم المتحدة، ويتمتع بالشجاعة والاستقلالية اللازمتين لمساءلة جميع الدول، من دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير. نحن بحاجة إلى قائد قادر على الارتقاء إلى مستوى هذه اللحظة.

قبل ٢٦ عاماً، أقرّ هذا المجلس بأنه لا يمكن تحقيق سلام أو أمن دائمين من دون صون حقوق الإنسان للنساء والفتيات بمختلف تنوعاتهن. وقد تكون الكلفة السياسية للثبات على هذه المبادئ كبيرة، إلا أن كلفة تفكيك المعايير التي بنيناها جماعياً ستكون أكبر بكثير.

مع خالص التحية،

NGO Working Group on Women, Peace and Security

1. Kaavya Asoka, Executive Director, NGO Working Group on Women, Peace and Security (NGOWG)
2. Dr. Agnès Callamard, Secretary General, Amnesty International (AI)
3. Dr. Carol Cohn, Founding Director, Consortium on Gender, Security and Human Rights (CGSHR)
4. Elise Keppler, Executive Director, Global Justice Center (GJC)
5. Dr. Jasmin Nario-Galace, CEO, Global Network of Women Peacebuilders (GNWP)
6. Philippe Bolopion, Executive Director, Human Rights Watch (HRW)
7. Nic Hailey, Executive Director, International Alert (IA)
8. Maria Antonieta Alcalde Castro, Director General, International Planned Parenthood Federation (IPPF)
9. DeLisha Tapscott and Lauren Dasse, Co-Executive Directors, MADRE
10. Maria Butler, Executive Director, Nobel Women's Initiative (NWI)
11. Maria Sjödin, Executive Director, Outright International
12. Amitabh Behar, Executive Director, Oxfam International
13. Maryangel Garcia-Ramos Guadiana, Executive Director, Women Enabled International (WEI)
14. Nunu Ntshingila, CEO, Women for Women International (WfWI)
15. Dr. Amrita Kapur, Secretary-General, Women's International League for Peace and Freedom (WILPF)
16. Dr. Xanthe Scharff, President and CEO, Women's Refugee Commission (WRC)

[1] See UN Gender Snapshot 2026, 17 September 2026, https://www.unwomen.org/sites/default/files/2026-09/the-gender-snapshot-2026-en.pdf; Jerker Edstrom, Tessa Lewin, Sohela Nazneen and Chloe Skinner, "Countering Backlash: Reclaiming Gender Justice. Synthesis Report of Research Over 16 Years," Institute of Development Studies, 18 March 2026, https://www.ids.ac.uk/publications/countering-backlash-reclaiming-gender-justice-synthesis-report-of-research-over-six-years/; UN Women, "Understanding Backlash Against Gender Equality: Evidence, Trends and Policy Responses," September 2025, https://knowledge.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/09/understanding-backlash-against-gender-equality-evidence-trends-and-policy-responses; Civicus, "2025 State of Civil Society Report - Gender Rights: Backlash, Resistance and Persistence," March 2025, https://publications.civicus.org/publications/2025-state-of-civil-society-report/gender-rights-backlash-resistance-and-persistence/.

[2] See Macarena Sáez, "As Women's Rights Are Dismantled, So is Democracy," Global Cause, 6 March 2026, https://www.globalcause.co.uk/empowering-women-girls/as-womens-rights-are-dismantled-so-is-democracy/.

[3] NGO Working Group on WPS, "Analysis of Women, Peace and Security References in Security Council Resolutions, 1 January-31 December 2025," forthcoming; Simon Petitjean and Matteo Polizzi, "Keeping Gender on the Agenda: Navigating Resistance to WPS in Multilateral Fora," Geneva Centre for Security Sector Governance, 9 July 2026, https://www.dcaf.ch/keeping-gender-agenda-navigating-resistance-wps-multilateral-fora.

[4] UN Gender Snapshot 2026, p. 8, 17 September 2026, https://www.unwomen.org/sites/default/files/2026-09/the-gender-snapshot-2026-en.pdf.

[5] See, for instance: Secretary-General's address to the Opening of the General Debate of the 81st Session of the General Assembly, 22 September 2026, https://www.un.org/sg/en/content/sg/statements/2026-09-22/secretary-generals-address-the-

opening-of-the-general-debate-of-the-81st-session-of-the-general-assembly [noting that Russia's full-scale invasion of Ukraine is a "blatant violation of the Charter"]; OHCHR, "Statement by the Independent International Fact-Finding Mission on the Islamic Republic of Iran regarding Israeli-U.S. airstrikes against Iran," 4 March 2026, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/03/statement-independent-international-fact-finding-mission-islamic-republic; OHCHR, "UN experts condemn US aggression against Venezuela," 7 January 2026, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/01/un-experts-condemn-us-aggression-against-venezuela.

[6] Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel, "Legal analysis of the conduct of Israel in Gaza pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide," 16 September 2025, A/HRC/60/CRP.3, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-crp-3.pdf.

[7] Independent International Fact-Finding Mission for the Sudan, "Sudan: hallmarks of genocide in El Fasher," 10 March 2026, A/HRC/61/77, https://docs.un.org/A/HRC/61/77.

[8] See, for instance, vetoes by the Russian Federation on draft resolutions concerning its invasion of Ukraine, S/PV.9143, 30 September 2022 (vote on draft resolution S/2022/720); S/PV.8979, 25 February 2022 (vote on draft resolution S/2022/155).

[9] Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar, "From impunity to justice: accountability for grave human rights violations in Myanmar," ¶105-106, 27 April 2026, A/HRC/61/CRP.9, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session61/a-hrc-61-crp-9-en.pdf; Akshaya Kumar, "The UN Security Council's Astonishing Silence on Myanmar Atrocities," PassBlue, 5 September 2024, https://passblue.com/2024/08/26/the-un-security-councils-astonishing-silence-on-myanmar-atrocities/.

[10] Uppsala University, "UCDP: record number of conflicts between states," 9 June 2026, https://www.uu.se/en/press/press-releases/2026/2026-06-09-ucdp-record-number-of-conflicts-between-states.

[11] World military expenditure increased by 2.9% in 2025, totaling $2.88 trillion. Xiao Liang et. al., "Trends in World Military Expenditure, 2025," SIPRI, April 2026, https://www.sipri.org/sites/default/files/2026-04/2604_milex_2025.pdf.

[12] Report of the Secretary-General on women, peace and security, ¶9, 22, S/2026/758, 25 September 2026; Human Rights Watch, "World Report 2026," pp. 1-9, February 2026, https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2026/01/WR2026%20web_2.pdf.

[13] See Comfort Ero, "The UN's decline is a choice," El País, 24 September 2026, https://english.elpais.com/opinion/2026-09-24/the-uns-decline-is-a-choice.html; Richard Gowan, "The Twilight of International Peacemaking Institutions?" International Crisis Group, 24 July 2025, https://www.crisisgroup.org/cmt/global/twilight-international-peacemaking-institutions.

[14] Beijing Declaration and Platform For Action, 15 September 1995, https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf; Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, 18 December 1979, UNTS 1249, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women.

[15] Security Council Resolutions 1325 (2000), 1820 (2008), 1888 (2009), 1889 (2009), 1960 (2010), 2106 (2013), 2122 (2013), 2242 (2015), 2467 (2019) and 2493 (2019).

[16] NGO Working Group on WPS, "Analysis of Women, Peace and Security References in Security Council Resolutions, 1 January-31 December 2025," forthcoming.

[17] Report of the Secretary-General on women, peace and security, S/2026/758, 25 September 2026.

[18] NGO Working Group on WPS, "Analysis of Women, Peace and Security References in Security Council Resolutions, 1 January-31 December 2025," forthcoming.

[19] The Security Council's only decision related to the Iran conflict, Resolution 2817 (2026), did not contain any WPS-related terms. This was the first Council product related to Iran since Resolution 2231 (2015), which also did not contain any WPS-related language.

[20] Neither of the two Security Council decisions on Lebanon in 2025, S/PRST/2025/1 and Resolution 2790 (2025), mentioned women or WPS in any capacity. Similarly, the Council's only decision on Lebanon in 2024, Resolution 2749 (2024), also did not mention women or WPS.

[21] The Security Council's only decision on Ukraine since the 2022 full-scale invasion by Russia, Resolution 2774 (2025), did not use any WPS-related terms.

[22] Resolutions 2720 (2023), 2735 (2024) and 2803 (2025).

[23] NGO Working Group on WPS, "Women civil society at the UN Security Council (September-December 2025), 2 March 2026, https://www.womenpeacesecurity.org/women-civil-society-security-council-september-december-2025/.

[24] As of January 2026, the Trump administration has imposed a full suspension on entry to the United States for nationals from a number of countries on the Security Council's agenda, including Afghanistan, Haiti, Iran, Libya, Mali, Myanmar, Somalia, South Sudan, Sudan, Syria and Yemen, as well as Palestinian passport holders.

[25] Resolution 2242 (2015), OP 5(c), undocs.org/s/res/2242(2015).

[26] NGO Working Group on WPS, "Analysis of Women, Peace and Security References in Country-Specific Briefings by Senior UN Officials (1 January - 31 December 2025)," 5 March 2026, https://www.womenpeacesecurity.org/wps-senior-official-briefings-2025/.

[27] Under the equality provisions of international human rights law, women have the right to full and equal representation, and States have a duty to guarantee that women fully exercise their human rights on an equal footing with men, free from discrimination. The binding principles of equality and nondiscrimination form the backbone of the international human rights protection system, and are enshrined in the UN Charter Art. 1(3), UDHR Art. 2, ICCPR Arts. 2, 3, 25, ICESCR Arts. 2, 3, CEDAW Arts. 7, 8, Human Rights Committee General Comment 28, and CEDAW Committee General Recommendations 23,

25, 28, 30 and 40, in addition to Security Council Resolutions 1325 (2000), 1820 (2008), 1889 (2009), 2106 (2013), 2122 (2013), 2242 (2015), 2467 (2019) and 2493 (2019).
[28] UN Gender Snapshot 2026, 17 September 2026, https://www.unwomen.org/sites/default/files/2026-09/the-gender-snapshot-2026-en.pdf; UN Women, "Facts and figures: Women's leadership and political participation," 15 September 2026, https://www.unwomen.org/en/articles/facts-and-figures/facts-and-figures-womens-leadership-and-political-participation.
[29] "Diverse women" includes women from minority, ethnic and religious groups, LBTIQ women, young women, displaced and migrant women, women with disabilities, and other marginalized groups. CEDAW General recommendation No. 30 on women in conflict prevention, conflict and post-conflict situations ¶6, 36, 1 November 2013, undocs.org/CEDAW/C/GC/30.
[30] See NGO Working Group on WPS, "2023 Open Letter to Permanent Representatives to the United Nations in advance of the annual Open Debate on Women, Peace and Security," 16 October 2023, https://www.womenpeacesecurity.org/resource/open-letter-un-wps-2023/.
[31] In 2025, the UN led or co-led three peace processes: the Geneva International Discussions on the conflict in Georgia, Libya and Yemen.
[32] There are currently at least 45 countries or situations where UN peacekeeping operations, special political missions and/or special envoys are involved in mediation or peacebuilding: Afghanistan, Angola, Benin, Burkina Faso, Bosnia and Herzegovina, Burundi, Cabo Verde, Cameroon, Central African Republic, Chad, Colombia, Côte d'Ivoire, Cyprus, Djibouti, Democratic Republic of the Congo, Equatorial Guinea, Eritrea, Ethiopia, Gabon, The Gambia, Ghana, Guinea, Guinea-Bissau, Haiti, Iran, Kenya, Kosovo, Lebanon, Libya, Mali, Mauritania, Myanmar, Niger, Nigeria, the Occupied Palestinian Territory, Rwanda, São Tome & Principe, Senegal, Somalia, South Sudan, Sudan, Syria, Togo, Western Sahara and Yemen.
[33] This includes, for instance, the participation of Afghan women in the Doha process; at least 30% Syrian women's participation in the country's transitional processes; implementation of South Sudan's minimum 35% quota mandated by the 2018 Revitalized Agreement; meaningful participation of Ukrainian women in peace negotiations; Sudanese women's direct participation in all official peace negotiations; Congolese women's participation in the Luanda, Nairobi, Doha and Washington processes; and Yemeni women's meaningful participation in line with the 30% quota established by the 2014 National Dialogue Conference.
[34] Temporary special measures, such as quotas for women's participation in peace processes, elections and/or government, are crucial and effective tools for achieving measurable targets for women's representation and advancing gender equality.
[35] OHCHR, "High Commissioner Türk: Afghanistan must end persecution of women and girls," 26 February 2026, https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2026/02/high-commissioner-turk-afghanistan-must-end-persecution-women-and.
[36] Open Society Justice Initiative, "Q&A: Bringing a Case Before the International Court of Justice for the Rights of Afghan Women and Girls," November 2024, https://www.justiceinitiative.org/publications/q-and-a-bringing-a-case-before-the-international-court-of-justice-for-the-rights-of-afghan-women-and-girls.
[37] Letter dated 14 December 2025 from the Permanent Representative of Liechtenstein to the United Nations addressed to the Secretary General, A/70/621-S/2015/978, https://docs.un.org/A/70/621.
[38] Political Declaration on Suspension of Veto Powers in Cases of Mass Atrocities, 1 August 2015, https://www.globalr2p.org/resources/political-declaration-on-suspension-of-veto-powers-in-cases-of-mass-atrocities/.
[39] "...in decisions under Chapter VI, and under paragraph 3 of Article 52, a party to a dispute shall abstain from voting." Charter of the United Nations, "Article 27," Repertory of Practice of United Nations Organs, accessed 28 September 2026, https://legal.un.org/repertory/art27.shtml.
[40] Mark Landler, "U.S.-Saudi Deal Prompts Fears of a Global Nuclear Arms Race," The New York Times, 23 July 2026, https://www.nytimes.com/2026/07/23/world/europe/us-saudi-deal-nuclear-hedging.html.
[41] "Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace," p. 27, July 2023, https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-new-agenda-for-peace-en.pdf.
[42] "Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace," p. 28, July 2023, https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-new-agenda-for-peace-en.pdf.
[43] The Arms Trade Treaty, Arts. 6(3) and 7(4), 3013 UNTS 269, https://old.thearmstradetreaty.org/hyper-images/file/ATT_English/ATT_English.pdf?templateId=137253.
[44] See also Charter of the United Nations, "Article 26," Repertory of Practice of United Nations Organs, accessed 11 September 2026, https://legal.un.org/repertory/art26.shtml.
[45] Statement delivered by New Zealand on behalf of the Accountability, Coherence and Transparency (ACT) Group at the Security Council Open Debate on Implementation of Note S/2024/507, 19 August 2026, https://www.mfat.govt.nz/en/media-and-resources/united-nations-security-council-open-debate-on-implementation-of-note-s2024507.
[46] IPPF, "IPPF's response to the UNFPA-UN Women merger assessment," 30 April 2026, https://www.ippf.org/news/ippfs-response-unfpa-un-women-merger-assessment; Damilola Banjo, "Merging of UN Gender Entities Moves Ahead Despite Doubts and Risks," PassBlue, 8 April 2026, https://passblue.com/2026/04/08/merging-of-un-gender-entities-moves-ahead-despite-doubts-and-risks/; Fos Feminista, "Getting UN80 Right: Protecting Mandates While Improving Coordination," 26 January 2026, https://fosfeminista.org/news-and-stories/getting-un80-right-protecting-mandates-while-improving-coordination/.